تحليل الانتاج المباع (المبيعات)

(دراسة تطبيقية في المنشأة العامة للخياطة

للفترة من 1984 – 1986 المالية)

د.ابراهيم الجزراوي*

المقدمة

تعد صناعة الملابس الجاهزة من اقدم الصناعات التي مارسها الانسان في العراق بدءاً من طرائق بدائية ..وذلك لسد حاجته من الملابس على اختلاف انواعها واشكالها. وعلى الرغم من تطور هذه الصناعة بمرور الزمن فقد ظلت حاجة الانسان في العراق إلى هذا النوع من الانتاج مستمرة وآخذه بالاطراد كنتيجة حتمية للتطور الاجتماعي، الاقتصادي لهذا فلا غرابة ان نجد العراق كان وما يزال يدعم وينفق على استيراد الملابس المبالغ الكبيرة لتلبية حاجات مواطنيه من مختلف انواع الملابس وذلك لسد احتياجات السوق العراقية المتزايدة.

وبعد ثورة 14 تموز 1985 ونتيجة لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفيتية فقد تعهد الاتحاد السوفيتي بأنشاء (25) مشروعا مختلفا منها مشروع معمل الخياطة – موضوع بحثنا – الذي يحمل التسلسل (13) من جملة المشاريع المدرجة في الملحق رقم (1) من الاتفاقية العراقية السوفيتية المصادق عليها بالقانون رقم (25) لسنة 1959.

لقد مرَّ مشروع معمل الخياطة بمراحل متميزة يمكن اجمالها بما يأتي:

المرحلة الاولى: مرحلة التأسيس

من اهم خصائص هذه المرحلة هي .. ان تجهيزات ومعدات وطريقة انتاج معمل الخياطة كانت ذات نظام تصنيع سوفيتي والكادر الفني حرفي بالكامل، ونتيجة للتطورات التي حدثت في

---

* استاذ مساعد/كلية الادارة والاقتصاد/قسم المحاسبة/جامعة بغداد

مؤسسات وزارة الصناعة فقد الحق معمل الخياطة (الذي كان يسمى بمصلحة الخياطة العامة) بالمؤسسة العامة للصناعة بالقانون رقم (166) لسنة 1965.

المرحلة الثانية: مرحلة مايس / سنة 1970

وتتعلق هذه المرحلة بصدور قانون المؤسسات الانتاجية رقم (90) لسنة 1970 ومن اهم خصائص هذه المرحلة الاتفاقية المعقودة مع شركة تكس تيما الالمانية الديمقراطية اذا لم تحدث تطورات كبيرة تستحق الذكر لهذه المرحلة كما بقى الملاك الفني الحرفي من دون تغيير. ولا يوجد أي ملاك علمي متخصص.

المرحلة الثالثة: مرحلة سنة 1972

من اهم خصائص هذه المرحلة هي تحرك المنشأة نحو تطوير الانتاج التجاري في معمل الوحدة وادخال بعض مكائن فاف الالمانية الاتحادية ومكائن الكوي الفرنسية وتعيين بعض الملاكات الفنية المتخصصة بهدف تحسين الانتاج وتطويره.

المرحلة الرابعة: مرحلة سنة 1979

ومن اهم خصائص هذه المرحلة هي التطوير الشامل للانتاج التجاري وتبديل المكائن نتيجة توقيع عقد مع احدى الشركات الايطالية ومن ثم نصب وتشغيل مكائن حديثة من مصادر مختلفة منها الامريكية والالمانية الاتحادية والفرنسية...الخ.

المرحلة الخامسة: مرحلة الدمج سنة 1988

في البدء تم دمج معمل النجف مع معمل بغداد (الذي يضم معملين هما معمل الوحدة للملابس المدنية، ومعمل البعث للملابس العسكرية) ثم اجراء دمج ثاني إذ تم دمج معمل بغداد مع كل من معمل النجف، ومعمل السليمانية، ومعمل الموصل.

ان بحثنا الموسوم (تحليل الانتاج المباع/ المبيعات/ للمنشأة العامة للخياطة/ بغداد للفترة من سنة 1984-1986 المالية) جاء بناء على تكليف من النظام القائم انذاك وذلك للوقوف على العوامل المؤثرة في الانتاج المباع باستخدام احد الاساليب العلمية الحديثة في التحليل المالي ، وذلك على وفق الفقرات التالية:

اولا: منهجية البحث والدراسات السابقة:

مشكلة البحث:

تعاني المنشأة العامة للخياطة من مشاكل كثيرة لعل من اهمها مشكلة الانتاج المباع (المبيعات) والتي تتفرع منها مشاكل اخرى، هذا وقد حدد الباحث بعض العوامل المؤثرة في الانتاج المباع (المبيعات) لدراسة هذه المشكلة بعد زيارته المتكررة لموقع المنشأة ومشاهداته سير العملية الانتاجية ومن ثم قام بدراسة العوامل واختبارها وتحليلها بطريقة علمية.

اهمية البحث:

تبرز اهمية البحث من اهمية التحليل المالي في الوحدات الاقتصادية المختلفة باستخدام اسلوب يعرف بالتحليل الهرمي أي تجزئة الكل إلى اجزاء، والاجزاء إلى اجزاء اخرى، وهكذا... وهو اسلوب حديث يستخدم في تحليل القوائم المالية ويتم بمرحلتين هما:

- التحليل المالي المقارن.
- التحليل المالي السببي.

فرضية البحث:

يفترض الباحث ان استخدام التحليل الهرمي في تحليل القوائم المالية للمنشأة العامة للخياطة باختيار بعض العوامل المؤثرة على الانتاج المباع (المبيعات) سوف يكشف امورا كثيرة تساعد الوحدة الاقتصادية بعد تشخيصها ومعالجتها في تطوير هذه الصناعة الوطنية نحو الافضل.

حدود البحث:

اختار الباحث المدة 1984-1986 المالية لدراسته لكونها تتسم بالاستقرار وتوفر البيانات والمعلومات اللازمة للباحث وبشكل تفصيلي هذا من جانب ومن جانب اخر استعداد ادارة المنشأة العامة للخياطة للتعاون مع الباحث في انجاز مهمته خدمة للصناعة الوطنية العراقية.

الدراسات السابقة:

لم يعثر الباحث على دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع باختيار بعض العوامل المؤثرة في الانتاج المباع إذ اقتصرت اغلب الدراسات السابقة على التحليلات الوصفية البسيطة التي لا تسر الباحثين في الاشارة اليها.

ثانيا: تحديد العوامل (المتغيرات) المؤثرة على الانتاج المباع

لغرض تحليل الانتاج المباع (المبيعات) للمنشأة العامة للخياطة للمدة من سنة 1984-1986 المالية فقد وقع اختيارنا على بعض العوامل (المتغيرات) المؤثرة على الانتاج المباع بغية تحليلها وقياسها كميا. ان التحليل الذي سوف نتبعه في هذا البحث يتم بمرحلتين هما:

1- التحليل المقارن.

2- التحليل السببي.

أي من خلال طرق التحليل المعروفة نجد الانحرافات الحاصلة في المؤشرات الكمية أو النوعية المختارة ومن ثم نأتي إلى مرحلة تحليلها سببيا أي البحث عن اسباب حصول الانحرافات لغرض تقييم نشاط المنشأة خلال الفترة المذكورة.

ان التحليل بمراحله المشار اليه في اعلاه لا يمكن ان يتم ما لم نحدد مسبقا العوامل أو (المتغيرات) التي تخضع للبحث باعتبارها المؤشرات الاساسية التي تقودنا إلى الاستنتاج المنطقي السليم لذلك فقد وقع اختيارنا على بعض العوامل المؤثرة على الانتاج المباع، (المبيعات) ورتبناها بكشوفات متمثلة بالمؤشرات الكمية التالية:

1- عدد العاملين (كشف رقم 1).

2- كلفة رواتب واجور العاملين (كشف رقم 2).

3- الموجودات الكلية – اوجه الاستخدام (كشف رقم 3).

4- الموجودات الكلية – مصادر التمويل (كشف رقم 4).

5- الانتاج المباع / قيمة المبيعات (كشف رقم 5).

6- الانتاج المباع – كمية المبيعات (كشف رقم 6).

7- الربح.

ومن المؤشرات الكمية السبعة المشار اليها في اعلاه- تم صياغة بعض المؤشرات النوعية اللازمة للبحث متمثلة بما يأتي:

$$\text{1- استخدام الموجودات الكلية للعامل الواحد} = \frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{عدد العاملين}}$$

3 – متوسط كلفة الرواتب والاجور للمنتسب = كلفة الرواتب والاجور / عدد العاملين

4– انتاجية الرواتب والاجور = الانتاج المباع (المبيعات) / كلفة الرواتب والاجور للعاملين

ويلاحظ من المؤشرات اعلاه اننا ركزنا على ابراز مؤشر القوة العاملة بوصفه احد عوامل الانتاج الاساسية اللازمة لتشغيل الموجودات الكلية بغية الوصول إلى تحقيق الانتاج ومن ثم تسويقه للوصول إلى الهدف الرئيس للادارة المالية وهو الربح الذي يعد المبرر الشرعي لممارسة الوحدات الاقتصادية نشاطها كما يعد مؤشرا مهما من وجهة نظر الدولة لقياس كفاءة اداء الوحدات الاقتصادية التي تعمل في القطاع الاشتراكي.

ثالثا: التحليل المقارن للعوامل (المتغيرات) المؤثرة على الانتاج المباع:

لغرض اجراء التحليل المقارن نتناول المؤشرات الكمية المشار اليها في ثانيا اعلاه حسب تسلسلها وكما يلي:

1-القوى العاملة:

تم اعداد الكشف رقم (1) المرفق الخاص بتحليل القوة العاملة وفق الاسلوب التالي:

أ– تم حصر عدد العاملين في بداية الشهر.

ب– تم حصر عدد العاملين في نهاية الشهر.

ج– تم استخراج متوسط العاملين في الشهر وذلك بقسمة مجموع عدد العاملين في بداية الشهر ونهاية على (2).

د– تم استخراج متوسط عدد العاملين في السنة وذلك بقسمة مجموع متوسطات عدد العاملين خلال الاثنا عشرة شهرا على (12).

من الكشف.. نلاحظ ان متوسط حجم العمالة السنوي خلال مدة الدراسة من سنة

1984-1986 المالية كان 2434 شخصا منهم 241 موظفا، 2060 عاملا عراقيا، 133 عاملا اجنبيا، كما بلغ متوسط عدد العاملين الملتحقين بالمجهود الحربي 353 شخصا وبذلك فان صافي متوسط عدد العاملين في المنشأة سنويا هو 2081 شخصا خلال مدة الدراسة.

الاتجاه العام لحجم العمالة الكلية هو التأرجح بالانخفاض قياسا بسنة الاساس (سنة 1984 المالية) حيث بلغت نسبة الانخفاض 6.6%، 0.5%، 6.2%، على التوالي، اما العمال غير العراقيين فقد كان عددهم يشير نحو الانخفاض المستمر خلال فترة الدراسة بنسبة 26.4% ، 30.5% ، 48.9% على التوالي بسبب اتجاه المنشأة نحو الاعتماد على القوة العاملة الوطنية.

كما ان الاتجاه العام لعدد العاملين الملتحقين بالمجهود الحربي كان يشير نحو الارتفاع المستمر خلال فترة الدراسة حيث ازداد عدد العاملين الملتحقين بالمجهود الحربي بنسبة 8.6% ، 7.6% ، 16.9% على التوالي بسبب الحرب العراقية – الايرانية واستدعاء بعض العاملين إلى الخدمة العسكرية أو التحاق البعض الاخر منهم في مهمات الجيش الشعبي.

وبصورة عامة فان الاتجاه العام لصافي حجم العمالة هو التأرجح بالانخفاض بنسبة 8.9%، 0.8% ، 9.6% على الترتيب خلال مدة الدراسة.

من الكشف رقم (2) المرفق الخاص بتحليل الرواتب والاجور نلاحظ ان متوسط الرواتب والاجور السنوية المدفوعة للعاملين في المنشأة قد بلغت 3689993 دينارا منها 572562 دينارا رواتب الموظفين، 2784251 دينارا اجور العمال العراقيين، 333180 دينارا اجور العمال غير العراقيين، كما بلغ متوسط اجور العاملين الملتحقين بالمجهود الحربي 364667 دينار وبذلك فان صافي متوسط الرواتب والاجور السنوية الكلية المدفوعة للعاملين هي 3325326 دينارا خلال مدة الدراسة.

الاتجاه العام للرواتب والاجور السنوية الكلية المدفوعة للعاملين هي التأرجح بالزيادة قياسا بسنة الاساس (سنة 1984 المالية) إذ بلغت نسبة الزيادة 3.5% ، 0.8% ، 4.3% على الترتيب خلال فترة الدراسة. اما العمال غير العراقيين فقد كانت اجورهم السنوية تشير نحو الانخفاض المستمر بنسبة 20.6% ، 20.2% ، 36.6% على الترتيب خلال مدة الدراسة بسبب تقليص حجم العمالة الاجنبية في المنشأة.

اما الاتجاه العام للرواتب والاجور السنوية المدفوعة للعاملين الملتحقين بالمجهود الحربي فقد ازدادت خلال فترة الدراسة بنسبة 1.7%، 4.7%، 6.5% على الترتيب بسبب الحرب العراقية-

كشف رقم (١)

المنشأة العامة للخياطة – بغداد

تحليل المؤشرات الكمية ومؤشرات القوة العاملة وتطورها المئوية للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية

فئات العاملين	١٩٨٤/١٩٨٥				١٩٨٥/١٩٨٦				١٩٨٤/١٩٨٦			
	١٩٨٤	١٩٨٥	الانحراف	نسبة التطور	١٩٨٥	١٩٨٦	الانحراف	نسبة التطور	١٩٨٤	١٩٨٦	الانحراف	نسبة التطور
١	٢	٣	٣-٢	٣: ٢ ×١٠٠	٤	٥	٥-٤	٥: ٤ ×١٠٠	٦	٧	٧-٦	٧: ٦ ×١٠٠
الموظفين	٢٥٥	٢٣٥	(٢٠)	٩٢,٢	٢٣٥	٢٣٤	(١)	٩٩,٦	٢٢٥	٢٣٤	(٢١)	٩١,٨
العمال العراقيين	٢١١٠	٢٠٠٨	(١٠٢)	٩٥,٢	٢٠٠٨	٢٠٦٠	٥٢	١٠٢,٦	٢١١٠	٢٠٦٠	(٥٠)	٩٧,٦
العمال غير العراقيين	١٧٨	١٣١	(٤٧)	٧٣,٦	١٣١	٩١	(٤٠)	٦٩,٥	١٧٨	٩١	(٨٧)	٥١,١
حجم العمالة الكلي	٢٥٤٣	٢٣٧٤	(١٦٩)	٩٣,٤	٢٣٧٤	٢٣٨٥	١١	١٠٠,٥	٢٥٤٣	٢٣٨٥	(١٥٨)	٩٣,٨
الملتحقين بالمجهود الحربي	(٣٢٥)	(٣٥٣)	٢٨	١٠٨,٦	(٣٥٣)	(٣٨٠)	٢٧	١٠٧,٦	(٣٢٥)	(٣٨٠)	٠٥٥	١١٦,٩
صافي مجموع العاملين	٢٢١٨	٢٠٢١	(١٩٧)	٩١,١	٢٠٢١	٢٠٠٥	(١٦)	٩٩,٢	٢٢١٨	٢٠٠٥	(٢١٣)	٩٠,٤

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها الخاصة بالمنشأة للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية.

كشف رقم (٢)

المنشأة العامة للخياطة – بغداد

تحليل المؤشرات الكمية للرواتب والاجور ومؤشرات تطورها المئوية للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية

ملاحظة: المبالغ بالدينار

فئات العاملين	١٩٨٤/١٩٨٥				١٩٨٥/١٩٨٦				١٩٨٤/١٩٨٦			
	١٩٨٤	١٩٨٥	الانحراف	مؤشرات التطور	١٩٨٥	١٩٨٦	الانحراف	مؤشرات التطور	١٩٨٤	١٩٨٦	الانحراف	مؤشرات التطور
١	٢	٣	٣-٢	٣:٢x١٠٠	٤	٥	٥-٤	٥:٤x١٠٠	٦	٧	٧-٦	٧:٦x١٠٠
الموظفين	٥٢٧٨٠٧	٥٧٦٦٧٨	٤٨٨٧١	١٠٩,٣	٥٧٦٦٧٨	٦١٣٢٠٢	٣٦٥٢٤	١٠٦,٣	٥٢٧٨٠٧	٦١٣٢٠٢	٨٥٣٩٥	١١٦,٢
العمال العراقيين	٢٦٥٦٩٩٣	٢٨١٨٧٤٧	٦١٧٥٤	١٠٦,١	٢٨١٨٧٤٧	٢٨٧٧٠١٣	٥٨٢٦٦	١٠٢,١	٢٦٥٦٩٩٣	٢٨٧٧٠١٣	٢٢٠٠٢٠	١٠٨,٣
العمال غير العراقيين	٤١١٦٢٥	٣٢٦٩٣	(٨٤٦٨٨)	٧٩,٤	٣٢٦٩٣٧	٢٦٠٩٨١	(٦٥٩٥٦)	٧٩,٨	٤١١٦٢٥	٢٦٠٩٨١	(١٥٠٦٤٤)	٦٣,٤
حجم العمالة الكلي	٣,٥٩٦,٤٢٥	٣,٧٢٢,٣٥٩	١٢٥٩٣٤	١٠٣,٥	٣٧٢٢٣٥٩	٣,٧٥١,١٩٦	٢٨٨٣٧	١٠٠,٨	٣٥٩٦٤٢٥	٣٧٥١١٩٦	١٥٤٧٧١	١٠٤,٣
الملتحقين بالمجهود الحربي	(٣٥٥٠٠٠)	(٣٦١٠٠٠)	٦٠٠٠	١٠١,٧	(٣٦١٠٠٠)	(٣٧٨٠٠٠)	١٧٠٠٠	١٠٤,٧	(٣٥٥٠٠٠)	(٣٧٨٠٠٠)	٢٣٠٠٠	١٠٦,٥
صافي مجموع العاملين	٣,٢٤١,٤٢٥	٣٣٦١٣٥٩	١١٩٩٣٤	١٠٣,٧	٣٣٦١٣٥٩	٣٣٧٣١٩٦	١١٨٣٧	١٠٠,٤	٣٢٤١٤٢٥	٣٣٧٣١٩٦	٣١٧٧١	١٠٤,١

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها الخاصة بالمنشأة للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية.

الايرانية واستدعاء مواليد بعض العاملين في المنشأة إلى الخدمة العسكرية أو التحاق البعض منهم في مهمات الجيش الشعبي ومن ثم تحمل المنشأة تكاليف رواتبهم واجورهم.

وبصورة عامة فان الاتجاه العام لصافي الرواتب والاجور الكلية السنوية المدفوعة للعاملين في المنشأة هو التأرجح بالزيادة بنسبة 3.7% ، 0.4% ، 4.1% على الترتيب خلال فترة الدراسة.

من الكشفين 1 و 2 المشار اليهما نجد ان متوسط الرواتب الشهرية للموظفين في عام 1984 هو 172.5 دينار ازدادت إلى 204.5 دينار عام 1985 والى 218.4 دينار عام 1986 أي ان نسب الزيادة في الرواتب الشهرية للموظفين كانت 18.6% ، 6.8% ، 26.6% على الترتيب خلال مدة الدراسة. من ذلك نلاحظ ان متوسط الرواتب الشهرية للموظفين ونسب تطورها المنوية مرتفعة بالقياس إلى رواتب الموظفين في المنشآت الصناعية العراقية الاخرى في القطر. وسبب الزيادة ترجع إلى زيادة الاجر بمقدار 12 دينار شهريا للعمال والموظفين هذا بالاضافة إلى تقييم 21% من العاملين في المنشأة ومنحهم زيادة تتراوح بين 20%-50% من مجموع الرواتب والاجور الكلية.

اما العمال غير العراقيين فقد بلغ متوسط اجورهم الشهرية 192.7 دينار عام 1984 ارتفعت إلى 208 دينار عام 1985 والى 239 دينار عام 1986 وهذه الزيادة تشكل نسبة مقدارها 7.9% ، 14.9% ، 24.0% على الترتيب خلال مدة الدراسة.

2-الموجودات الكلية:

من الكشف رقم (3) المرفق نلاحظ ان المجموعة الاولى (الموجودات الثابتة) احتلت المركز الثاني من حيث الاهمية النسبية فقد بلغت نسبتها 15.3% عام 1984 ارتفعت إلى 27.3% عام 1985 ثم انخفضت إلى 9.3% عام 1986 ومن الجدير بالذكر هنا ان نبين ان سبب ارتفاع الاهمية النسبية عام 1986 يعود إلى دمج موجودات معمل السليمانية مع موجودات معامل المنشأة (الوحدة والبعث) في هذا العام واظهارها من ميزانية موحدة.

84.7 عام 1984 انخفضت إلى 72.7% عام 1985 ثم ارتفعت إلى 90.7% عام 1986 وهذه اثرت على التغيرات في مؤشرات الاهمية النسبية فخلال الفترة 1984/1985 انخفضت بمقدار -12% ثم ارتفعت بمقدار +18.0% خلال الفترة 1985/1986 والى +6.0% خلال الفترة 1984/1986 يقابلها نسب التطور المنوية +73.7% ، -48.2%، 10.1% على التوالي خلال فترة الدراسة.

كشف رقم (٣)

المنشأة العامة للخياطة – بغداد

تحليل أوجه الاستخدام باستخدام مؤشرات الاهمية النسبية ومؤشرات التطور المئوية للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية

تسلسل	اوجه الاستخدام	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		التغييرات في مؤشرات الاهمية النسبية			مؤشرات التطور المئوية		
		المبلغ بالدينار	الاهمية النسبية	المبلغ بالدينار	الاهمية النسبية	المبلغ بالدينار	الاهمية النسبية	٦-٤	٨-٦	٨-٤	١٠٠×٥:٤	١٠٠×٦:٤	١٠٠×٧:٤
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
اولا-	الموجودات الثابتة:												
١	الاراضي	٣١٦	–	٣١٦	–	٧٨٢٥	–	–	–	–	١٠٠,٠	٢٤٧٦,٢	٢٤٧٦,٢
٢	الابنية	٨٧٣٧٩٧	٤,٥	٥٦٦٠١٨٧	١٦,٦	٥٨٠٤٧٠	٣,٣	١,٢١	(١٣,٣)	(١,٢)	٦٤٧,٧	١٠,٣	٦٦,٤
٣	الالات والمعدات	٧٩١٣٤٤	٤,٠	٢٠٧٥٩٩٢	٦,١	٦٣٤٨٣٩	٣,٦	٢,١	(٢,٥)	(٠,٤)	٢٦٢,٣	٣٠,٦	٨٠,٢
٤	وسائل نقل	١٥٩٤٦٨	٠,٨	١٥٢٧٤٣	٠,٥	٩٥٦١٣	٠,٥	(٠,٣)	–	(٠,٣)	٩٥,٧	٦٢,٦	٥٩,٩
٥	عدد وادوات	٥٧٧٠٧	٠,٣	٥٥١٤٢	٠,٢	١١٥٩٩٨	٠,٧	(٠,١)	٠,٥	٠,٤	١٩٥,٥	٢١٠,٤	٢٠١,٠
٦	الاثاث	١٤٣٨٠٣	٠,٧	٢٨٧٧٦	٠,٨	١١٩٧٣٩	٠,٧	٠,١	٠,١	–	٢٠٠,١	٤١,٦	٨٣,٣
٧	نفقات ايرادية مؤجلة	٦٧٦٤٦١	٣,٥	٩٥٢٢٥٧	٢,٨	٧٠٨٨٨	٠,٤	(٠,٧)	(٢,٤)	(٣,١)	١٤٠,٧	٧,٤	٨٠,٥
٨	مشروعات تحت التنفيذ	٢٩٦٠٢٢	١,٥	١٠٥٨٥٧	٠,٣	١٠٢٦٧	٠,١	(١,٢)	(٠,٢)	(١,٤)	٣٥,٧	٩,٧	٣,٩
٩	المجموع	٢٩٩٨٩١٨	١٥,٣	٩٣٩٠٢٧٠	٢٧,٣	١٦٣٥٦٣٩	٩,٣	١٢,٠	(١٨,٠)	٦,٠	٣٠٩,٧	١٧,٦	٥٨,٥
ثانيا-	الموجودات المتداولة												
١٠	المخزون السلعي	١١٤٥٤٣٥٩	٥٨,٤	١٢٦٢٢٢٢٩	٣٧,٠	٨٨٦٥٣٥٨	٥٠,٢	(٢١,٤)	١٣,٢	(٨,٢)	١١٠,١	٧٠,٢	٧٩,٤
١١	اعتمادات مستندية	٢٧٩٢٥٢	١,٤	١١٥٤٠٧	٠,٤	٥٥٦٨٤٦	٣,٢	(١,٠)	٢,٨	١,٨	٤١,٣	٤٨٢,٥	١٩٩,٤
١٢	اقراض	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٣	المدينون	٤٨٣٣٥١٦	٢٤,٦	١١٩٨٥٠٤٩	٣٥,٢	٦٥٧٧٢٧٦	٣٧,٢	١٠,٦	٢,٠	١٢,٦	٢٤٧,٩	٥٤,٩	١٩٦,١
١٤	العقود	٥٤٨٥٧	٠,٣	٦٧١١١	٠,١	٢١٦٠٦	٠,١	٠,٢	–	(٠,٢)	١٢٢,٢	٣٢,٢	٣٩,٤
١٥	المجموع	١٦٦٢٢٠٣٤	٨٤,٧	٢٤٧٨٩٧٩٦	٧٣,٧	١٦٠٢١٠٨٦	٩٠,٧	(١٢,٠)	١٨,٠	٦,٠	١٤٩,١	٦٤,٦	٩٨,٤
ثالثا-	الخسارة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٦	المجموع العام	١٩٦٢٠٩٥٢	١٠٠	٣٤٠٨٠٠٦٦	١٠٠	١٧٦٥٦٧٢٥	١٠٠	–	–	–	١٧٣,٧	٥١,٨	٨٩,٩

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها الخاصة بالمنشأة للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية.

ان الاهمية النسبية لمفردات المجموعة الثانية (الموجودات المتداولة) تتركز في المخزون حيث بلغت نسبتها 58.4% عام 1984، وانخفضت إلى 37.0% عام 1985 ثم ازدادت إلى 50.2% عام 1986 واذا اخذنا بنظر الاعتبار فقرة الاعتماد المستندية بوصفها تمثل المخزون فتكون الاهمية النسبية 59.8% ، 37.4% ، 53.4% على الترتيب وهي في الواقع نسب مرتفعة.

تلي فترة المخزون من حيث الاهمية النسبية فقرة – المدينون حيث بلغت نسبتها 24.6% عام 1984 ارتفعت إلى 35.2% عام 1985 ثم ازدادت إلى 37.2% عام 1986 أي ان هذه الفقرة في تصاعد مستمر نتيجة ترتب مبالغ كبيرة بذمة الدوائر العسكرية المتعاقدين مع المنشأة وبشكل رئيس وزارة الدفاع والقوة الجوية وتلكؤهم بالتسديد.

وبشكل عام فان الكشف رقم (3) تحليل اوجه الاستخدام يظهر لنا استخدام موارد المنشأة كان غير موفق نتيجة تخفيض مبالغ الموجودات الثابتة مقابل زيادة مبالغ الموجودات المتداولة بشكل كبير وغير متناسب.

من الكشف رقم (4) المرفق نلاحظ ان المجموعة الاولى من مصادر التمويل (مصادر التمويل طويلة الاجل) احتلت المركز الاول من حيث الاهمية النسبية حيث بلغت نسبتها 56.9% عام 1984 انخفضت إلى 54.5% عام 1985 ثم ارتفعت إلى 55.5% عام 1986، وقد اثرت هذه النسب على التغييرات في مؤشرات الاهمية النسبية. فخلال الفترة 1984/1985 كانت -2.4%، اعقبتها زيادة في هذه الفترة 1985/1986 بمقدار 1.0% ثم انخفاض بمقدار، -1.4 عام 1984/1986 وهذه التغييرات في مؤشرات الاهمية النسبية تقابلها مؤشرات التطور المئوية 66.5% ، -47.2% ، -12.2% خلال الفترة.

ضمن مجموعة مصادر التمويل طويلة الاجل تحتل فقرة راس المال المركز الاول من حيث الاهمية النسبية فقد بلغت 28.3% عام 1984، وتمثل هذه الفقرة راس المال والاضافات مثل راس مال تشغيل معمل السليمانية وقيمة المجمع السكني للعمال المعينيين. لقد ارتفعت الاهمية النسبية لفقرة راس المال إلى 35.9% عام 1985 نتيجة اضافة مشروع معمل التجهيزات العسكرية وقيمة موجودات معمل السليمانية بالاضافة إلى اضافة مخصص الاندثار المستثمر والمحتسب لعام 1984 ثم انخفضت الاهمية النسبية إلى 16.6% نتيجة تنزيل مخصص الاندثار المستثمر لغاية 1984/12/31 والبالغ 1234075 دينار من راس المال المستثمر سنة 1985 هذا بالاضافة إلى تنزيل راس مال معمل السليمانية.

كشف رقم (٤)

المنشأة العامه للخياطه – بغداد

تحليل مصادر التمويل باستخدام مؤشرات الاهمية النسبية ومؤشرات التطور المئوية للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية

تسلسل	اوجه الاستخدام	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		التغييرات في مؤشرات الاهمية النسبية			مؤشرات التطور المئوية		
		المبلغ بالدينار	الاهمية النسبية	المبلغ بالدولار	الاهمية النسبية	المبلغ بالدينار	الاهمية النسبية	٦-٤	٨-٦	٨-٤	١٠٠×٣/٥	١٠٠×٤/٧	١٠٠×٥/٧
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
اولا:	مصادر التمويل طويلة												
١	الاجل	٥٥٦١٢٤٧	٢٨,٣	–	٣٥,٩	٢٩٣٠٣٨٨	١٦,٦	٦,٦	(١٩,٣)	(١١,٧)	٢٢٠,٣	٢٣,٩	٥٢,٧
٢	راس المال	٣٨٨١٣٤٦	١٩,٩	٥٧٧٢٢٤٦	١٦,٩	٦٣٠١٨٦٦	٣٥,٧	(٣,٠)	١٨,٨	١٥,٨	١٤٨,٧	١٠٩,٢	١٦٢,٤
٣	الاحتياطات	١٧١٣٤٦٠	٨,٧	٥٦٠٣٧٩	١,٧	٥٦٢٩٩٧	٣,٢	(٧,٠٠)	١,٥	(٥,٥)	٣٢,٧	١٠٠,٥	٣٢,٩
٤	التخصيصات ٣٠	٥١١٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	قروض طويلة الاجل												
٥	المجموع	١١١٦١١٦٩	٥٦,٩	١٨٥٨٣٤٦٤	٥٤,٥	٩٧٩٥٢٥١	٥٥,٥	٢,٤-	١,٠	١,٤-	١٦٦,٥	٥٢,٧	٨٧,٨
ثانيا	مصادر التمويل قصيرة الاجل												
٦	تخصيصات قصيرة الاجل	–	–	١٧٦٨٠٩٥	٥,٢	١٠١١٠٥٥	٥,٧	٥,٢	٠,٥	٥,٧	–	٥٧,٢	–
٧	قروض قصيرة الاجل	١٠٠٠٠٠٠	٥,١	٢٠٠٠٠٠٠	٥,٩	–	–	٠,٨	(٥,٩)	(٥,١)	٢٠٠,٠	–	–
٨	مصارف دائنة	٢٤٥٨٩٦٤	١٢,٥	٨٢٩٥٦٢	٢,٤	٣٤٥٨٧٩٤	١٩,٦	(١٠,١)	١٧,٢	٧,١	٣٣,٧	٤١٦,٩	١٤٠,٧
٩	الدائنون	٤٤١٠١٤٩	٢٢,٥	١٠٤٤٣٤٣٦	٣٠,٦	٣١٢٣٨٤٢	١٧,٧	٨,١	(١٢,٩)	(٤,٨)	٢٣٦,٨	٢٩,٩	٧٠,٨
١٠	المجموع	٧٨٦٩١١٣	٤٠,١	١٥٠٤١٠٩٣	٤٤,١	٧٥٩٣٦٩١	٤٣,٠	٤,٠	(١,١)	٢,٩	١٩١,١	٥٠,٥	٩٦,٥
ثالثا	الربح	٥٩٠٦٧٠	٣,٠	٤٥٥٥٠٩	١,٤	٢٦٧٧٨٣	١,٥	(١,٦)	٠,١	١,٥	٧٧,١	٥٨,٨	٤٥,٣
١١	المجموع العام	١٩٦٢٠٩٥٢	١٠٠	٣٤٠٨٠٠٦٦	١٠٠	١٧٦٥٦٨٢٥	١٠٠	–	–	–	١٣٣,٧	٥١,٨	٨٩,٩

المصدر : من اعداد الباحث استنادا إلى القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها الخاصة بالمنشأة للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية.

تلي فقرة راس المال من حيث الاهمية النسبية فقرة الاحتياطيات حيث بلغت نسبتها 19.9% عام 1984 انخفضت إلى 16.9% عام 1985 ثم ارتفعت إلى 35.7% عام 1986 والملاحظ بالنسبة لهذه الفقرة هو زيادة مبالغها سنويا خلال فترة الدراسة فقد بلغت بحدود اربعة ملايين دينار عام 1984 ارتفعت إلى حدود خمسة ملايين دينار عام 1985 ثم إلى ستة ملايين دينار عام 1986.

اما المجموعة الثانية (مصادر التمويل قصيرة الاجل) فقد احتلت المركز الثاني من حيث الاهمية النسبية حيث بلغت 40.1% عام 1984 ارتفعت إلى 44.1% عام 1985 ثم إلى 43.0% عام 1986، وقد اثرت هذه النسب على التغييرات في مؤشرات الاهمية النسبية بمقدار +4.0% خلال الفترة 1984/1985 وبمقدار -1.1% خلال الفترة 1985/1986 وبمقدار +2.9% خلال الفترة 1984/1986 يقابلها مؤشرات التطور المئوية +91.1%، +49.5%، +3.5% خلال الفترة.

ضمن مجموعة مصادر التمويل قصيرة الاجل تحتل فقرة الدائنون المركز الاول من حيث الاهمية النسبية فقد بلغت نسبتها 22.5% عام 1984، ارتفعت إلى 30.6% عام 1985 ثم انخفضت إلى 17.7% عام 1986 وسبب ارتفاع هذه النسبة بشكل عام يعود إلى التزامات المنشأة المتمثلة بالمجهزون والحسابات الجارية الدائنة والحسابات الدائنة المتنوعة واستقطاعات لحساب الغير ودائنو توزيع الارباح.

تلي فقرة الدائنون من حيث الاهمية النسبية فقرة مصارف دائنة حيث بلغت نسبتها 12.5% عام 1984 انخفضت إلى 2.4% عام 1985 ثم ارتفعت إلى 19.7% عام 1986 وسبب ارتفاع هذه النسب خلال فترة الدراسة بشكل عام يعود إلى قيام المنشأة بالسحب على المكشوف من مصرف الرافدين لانعدام السيولة النقدية.

تلي فقرة مصارف دائنة فقرة قروض قصيرة الاجل حيث بلغت نسبتها 5.1% عام 1984 ارتفعت إلى 5.9% عام 1985، ثم تم تسديدها عام 1986.

اما بخصوص فقرة الارباح فقد اخذنا فقط صافي حصة المنشأة من حساب التوزيع والمرحل إلى الاحتياطي العام باعتباره الاضافة الفعلية التي اضيفت إلى راس المال والمتمثلة بنسبة 15% من الارباح النهائية التي حققتها المنشأة لهذا نلاحظ ان اهميتها النسبية كانت ضئيلة حيث بلغت 3.0% عام 1984 انخفضت إلى 1.4% عام 1985 ثم ارتفعت إلى 1.5% عام 1986. على الرغم من ان الاتجاه العام لصافي الربح يشير نحو الانخفاض خلال فترة الدراسة. ففي سنة 1984

حققت المنشأة اضافة إلى مصادر التمويل ارباح مقدارها 590670 دينار انخفضت إلى 455509 دينار عام 1985 ثم إلى 237783 دينار عام 1986 وهذا مؤشر سلبي.

وبشكل عام فان الكشف رقم (4) تحليل مصادر التمويل يظهر لنا قيام المنشأة بتوجيه جزء كبير من مصادر التمويل طويلة الاجل إلى الموجودات المتداولة – هذا بالاضافة إلى مصادر التمويل قصيرة الاجل مما يشكل سوء استخدام موارد المنشأة.

3ـ الانتاج المباع (المبيعات):

من الكشف رقم (5) الخاص بتحليل قيمة الانتاج المباع (المبيعات) نلاحظ ان متوسط قيمة المبيعات السنوية لفترة الدراسة بلغت 18067775 دينارا تمثل اجمالي مبيعات منتجات المنشأة لمعملي الوحدة والبعث من البدلات الرجالية، السراويل، السفاري، بدلات العمل، بدلات عسكرية، خيم، ومتفرقة.

الاتجاه العام لقيمة المبيعات هو التأرجح بالزيادة والنقصان فقد ازدادت المبيعات بنسبة 5% خلال الفترة 1984/1985 ثم انخفضت إلى -18.2% خلال الفترة 1985/1986، ثم انخفضت إلى 14.2% خلال الفترة 1984/1986.

اما اذا اخذنا كمية الانتاج المباع (كشف رقم 6) فبالامكان استخراج معدلات اسعار بيع منتجات المنشأة خلال فترة الدراسة من قسمة اجمالي قيمة المبيعات: اجمالي كمية المبيعات لكل نوع من انواع المنتجات المشار اليها في اعلاه وهي تمثل اتجاه المستهلكين لشراء المنتجات الرخيصة خاصة اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان المنشأة لم ترفع اسعار منتجاتها خلال فترة الدراسة.

رابعا: العلاقة بين العوامل (المتغيرات) المؤثرة على الانتاج المباع:

في الفقرة- اولا حددنا العوامل (المتغيرات) المؤثرة على الانتاج المباع من وجهة نظرنا بغية تحليلها وقياسها -في مراحل لاحقة- لمعرفة تأثيرها على الانحرافات الاجمالية الناتجة من عملية المقارنة خلال فترة الدراسة. وفي هذه الفقرة نبين اهمية العلاقة بين العوامل المؤثرة على الانتاج المباع تمهيدا للدخول في عملية التحليل السببي والوصول إلى استنتاجات منطقية لتقييم نشاط المنشأة.

كشف رقم (٥)

المنشأة العامة للخياطة – بغداد

تحليل مؤشرات قيمة الانتاج المباع (المبيعات) بالدينار ومؤشرات تطورها المئوية للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية

اصناف المنتجات	١٩٨٤/١٩٨٥				١٩٨٥/١٩٨٦				١٩٨٤/١٩٨٦			
	١٩٨٤	١٩٨٥	الانحراف	نسبة التطور	١٩٨٥	١٩٨٦	الانحراف	نسبة التطور	١٩٨٤	١٩٨٦	الانحراف	نسبة التطور
١	٢	٣	٣-٢	٣:٢×١٠٠	٤	٥	٥-٤	٥:٤×١٠٠	٦	٧	٧-٦	٧:٦×١٠٠
بدلات رجالية	٤١٠٢٢٥٨	٤٢٩٥٢٤٨	١٩٢٩٩٠	١٠٤.٧	٤٢٩٥٢٤٨	٣٩٩٥٠٠٩	(٣٠٠٢٣٩)	٩٣.٠	٤١٠٢٢٥٨	٣٩٩٥٠٠٩	(١٠٧٢٤٩)	٩٧.٤
سراويل	١٤٦١٨٨٤	١٧١٤٠٧٦	٢٥٢١٩٢	١١٧.٣	١٧١٤٠٧٦	١٤٤٠٣٠٥	٢٧٣٧٧١	٨٤.٠	١٤٦١٨٨٤	١٤٤٠٣٠٥	(٢١٥٧٩)	٩٨.٥
سفاري	٣٥٥٥١٨	١٩٥٣١٣	(١٦٠٢٠٥)	٥٤.٩	١٩٥٣١٣	٣٦٣٥٣٨	١٦٨٢٢٥	١٨٦.١	٣٥٥٥١٨	٣٦٣٥٣٨	٨٠٢٠	١٠٢.٣
بدلات عمل	٤٨٤٤	٢٤٥٤٧١	٢٤٠٦٢٧	٥٠٦٧.٥	٢٤٥٤٧١	٧٧٩٢٢	(١٦٧٥٤٩)	٣١.٧	٤٨٤٤	٧٧٩٢٢	٧٣٠٧٨	١٦٠٨.٦
متفرقة	٦٣٥٩٠٩	٧١٨٠٤٣	٨٢١٣٤	١١٢.٩	٧١٨٠٤٣	٥١٩٤٨٨	(١٩٨٥٥٥)	٧٢.٣	٦٣٥٩٠٩	٥١٩٤٨٨	(١١٦٤٢١)	٨١.٧
بدلات عسكرية	٥٤٠١٧٦٣	٤٧٨٢٠٣٢	(٦١٩٧٣١)	٨٨.٥	٤٧٨٢٠٣٢	٤٥٧٦٦٠٩	(٢٠٥٤٢٣)	٩٥.٧	٥٤٠١٧٦٣	٤٥٧٦٦٠٩	(٨٢٥١٥٤)	٨٤.٧
خيم	٥٣٠٠١٩٢	٥٩٥٢٧٧٩	٦٥٢٥٨٧	١١٢.٣	٥٩٥٢٧٧٩	٣٨٨٠٨١٣	(٢٠٧١٩٦٦)	٦٥.٢	٥٣٠٠١٩٢	٣٨٨٠٨١٣	(٤١٩٣٧٩)	٧٣.٢
بدلات عمل	١٣٢٨٥٩٧	١٦٠٥٢٣٤	٢٧٦٦٣٧	١٢٠.٨	١٦٠٥٢٣٤	١٠٨٧٤٦٣	(٥١٧٧٧١)	٦٧.٧	١٣٢٨٥٩٧	١٠٨٧٤٦٣	(٢٤١٩٣٧٩)	٨١.٩
متفرقة	٤٨٤١٦	٥٥٢٣٨	٦٨٢٢	١١٤.١	٥٥٢٣٨	٥٩٣٦٣	٤١٢٥	١٠٧.٥	٤٨٤١٦	٥٩٣٦٣	١٠٩٤٧	١٢٢.٦
المجموع العام	١٨٦٣٩٣٨١	١٩٥٦٣٤٦٤	٩٢٤٠٥٣	١٠٥	١٩٥٦٣٤٦٤	١٦٠٠٠٥١٠	(٣٥٦٤٥٤)	٨١.٨	١٨٦٣٩٣٨١	١٦٠٠٠٥١٠	(٢٣٦٤٧١)	٨٥.٨

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها الخاصة بالمنشأة للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية.

كشف رقم (٦)

المنشأة العامة للخياطة – بغداد

تحليل مؤشرات كمية الانتاج المباع (المبيعات) ومؤشرات تطورها المئوية للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية

اصناف المنتجات	١٩٨٤/١٩٨٥				١٩٨٥/١٩٨٦				١٩٨٤/١٩٨٦			
	١٩٨٤	١٩٨٥	الانحراف	نسبة التطور	١٩٨٥	١٩٨٦	الانحراف	نسبة التطور	١٩٨٤	١٩٨٦	الانحراف	نسبة التطور
١	٢	٣	٣-٢	٣: ٢×١٠٠	٤	٥	٥-٤	٥: ٤×١٠٠	٦	٧	٧-٦	٧: ٦×١٠٠
بدلات رجالية	١٤٧٢٩٨	١٥٨١٩٥	١٠٨٩٧	١٠٧,٤	١٥٨١٩٥	١٦٧٦٧٨	٩٤٨٣	١٠٦,٠	١٤٧٢٩٨	١٦٧٦٧٨	٢٠٣٨٠	١١٣,٨
سراويل	١٦٦١٨٣	١٩٠٩٦٣	٢٤٧٨٠	١١٤,٩	١٩٠٩٦٣	١٦٦٥١٥	(٢٤٤٤٨)	٨٧,٢	١٦٦١٨٣	١٦٦٥١٥	٣٣٢	١٠٠,٢
سفاري	٢٠٩٩٠	١٣٨٨٣	(٧١٠٧)	٦٦,١	١٣٨٨٣	٢٤٨٦١	١٠٩٧٨	١٧٩,١	٢٠٩٩٠	٢٤٨٦١	٣٨٧١	١١٨,٤
بدلات عمل	٩٧٩	٣٨٤١٨	٣٧٤٣٩	٣٩٢٤,٢	٣٨٤١٨	١٢٨٤٠	(٢٥٥٧٨)	٣٣,٤	٩٧٩	١٢٨٤٠	١١٨٦١	١٣١١,٥
متفرقة	١٤٣٩٠٩	٢٣١٥٨٤	٨٧٦٧٥	١٦٠,٩	٢٣١٥٨٤	١٧٢٥٥٦	(٥٩٠٢٨)	٧٤,٥	١٤٣٩٠٩	١٧٢٥٥٦	٢٨٦٤٧	١١٩,٩
بدلات عسكرية	٧٤٧٤٦٦	٥٩٧٧٥٧	(١٤٩٧٠٩)	٨٠	٥٩٧٧٥٧	٦٤٤١١٣	٤٦٣٥٦	١٠٧,٨	٧٤٧٤٦٦	٦٤٤١١٣	(١٠٣٣٥٣)	٨٦,٢
خيم	١٨٢٥١	١٩٦٥٢	١٤٠١	١٠٧,٧	١٩٦٥٢	١٨٨٥٦	٧٩٦	٩٥,٩	١٨٢٥١	١٨٨٥٦	٦٠٥	١٠٣,٣
بدلات عمل	٢٨٢٦٢٤	٣٣٣٤٣٨	٥٠٨١٤	١١,٨	٣٣٣٤٣٨	٢٠٣٨٤٧	(١٢٩٥٩١)	٦١,١	٢٨٢٦٢٤	٢٠٣٨٤٧	(٧٨٧٧٧)	٧٢,١
متفرقة	٣٠٠٩	١١٠٣٨	٨٠٢٩	٣٦٦,٨	١١٠٣٨	٨٥٧٧	(٢٤٦١)	٧٧,٧	٣٠٠٩	٨٥٧٧	٥٥٦٨	٢٨٥

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها الخاصة بالمنشأة للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية.

ان العامل (المتغير) الاول – عدد العاملين الذي حددناه يمثل في الحقيقة اساس العملية الانتاجية إذ بدونه تتوقف المكائن عن العمل.. ولا يتحقق الانتاج لهذا فزيادة عدد العامين يفترض ان يصاحبه زيادة في الانتاج (الطاقة الانتاجية) متمثلة بتكاتف جميع العاملين في المنشأة لتشغيل الموجودات الكلية واستخدامها استخداما امثلا ، لهذا جاء تحديد عدد العاملين حسب احتياجات الوحدة الاقتصادية فعليا بحيث تسير العملية الانتاجية بشكل طبيعي. .اذن فان زيادة عدد العاملين يفترض ان يصاحبه زيادة في قيمة استثمارات الموجودات الكلية خاصة الانتاجية منها لغرض توجيه المنشأة نحو زيادة الانتاج لمواجهة الطلب المتزايد. كما ان انخفاض عدد العاملين تحدد عادة نتيجة لانخفاض في قيمة استثمارات الموجودات الكلية، اما ببيع أو شطب جزء منها أو على الاقل استبعاد قسم منها نتيجة لتوقفها عن العمل أو عدم استغلالها لاي سبب كان. من ذلك نلاحظ مدى العلاقة القوية بين العامل (المتغير) الاول – عدد العاملين وبين الموجودات الكلية والتي يمكن تلخيصها بمؤشرات التطور المئوية بما يلي:

"الزيادة في مؤشرات التطور المئوية لعدد العاملين في المنشآت الاقتصادية الناجحة يفترض ان يصاحبها زيادة اكبر في مؤشرات التطور المئوية لقيمة الموجودات الكلية" .

اما العلاقة بين العامل (المتغير) الثاني – قيمة الموجودات الكلية وبين العامل (المتغير) قيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) فتتجلى هذه العلاقة عند زيادة قيمة الاستثمارات في الموجودات الكلية يفترض ان يصاحبها زيادة اكبر في قيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات)، والا لماذا تتجه الوحدات الاقتصادية إلى التوسع في الاستثمارات؟

مما تقدم يمكن تلخيص هذه العلاقة بمؤشرات التطور المئوية بما يلي:

"الزيادة في مؤشرات التطور المئوية لقيمة الموجودات الكلية في المنشآت الاقتصادية الناجحة يفترض ان يصاحبها زيادة اكبر في مؤشرات التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات)".

واخيرا فان العلاقة بين العامل (المتغير) الرابع – مقدار الارباح تظهر عند زيادة قيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) يفترض ان يصاحبها زيادة في ارباح الوحدة الاقتصادية ويمكن صياغة هذه العلاقة بمؤشرات التطور المئوية بما يلي:

"الزيادة في مؤشرات التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) في المنشآت الاقتصادية الناجحة يفترض ان يصاحبها زيادة اكبر في مؤشرات التطور المئوية للأرباح".

واذا رمزنا للعوامل (المتغيرات) بالحروف الابجدية التالية:

أ- تعني عدد العاملين.

ب- تعني تكلفة الرواتب والاجور المدفوعة للعاملين.

ج- تعني قيمة الموجودات الكلية.

د-تعني قيمة الانتاج المباع (المبيعات).

هـ- تعني قيمة الارباح الصافية المتحققة.

ط- تعني نسبة التطور المئوية.

امكننا صياغة العلاقة التي شرحناها في المعادلة التالية:

ط أ < ط ج < ط د < ط هـ

وبالرجوع إلى المعلومات الواردة بالكشوفات المرقمة 1 ، 2، 3، 4، 5، 6 المارة الذكر يمكننا اجراء المقارنة الزمنية على النحو التالي:

اولا: الفترة 1985 / 1984 المالية:

%77.1 < %1.5 < %173.7 > %93.4

من تحليل المعادلة للفترة اعلاه نلاحظ ان نسبة التطور المئوية لعدد العاملين انخفضت بمقدار 6.6% مقابل زيادة نسبة التطور المئوية لقيمة الموجودات الكلية بمقدار 80.3% وهذا مؤشر جيد يدل على تقليص عدد العاملين على الرغم من الزيادة في قيمة الاستثمارات الكلية للمنشأة بنسبة كبيرة جدا ولكن عند ربط نسبة التطور المئوية لقيمة الموجودات الكلية بنسبة التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) نلاحظ ان الزيادة في قيمة الاستثمارات بالموجودات الكلية لم تستغل بشكل اقتصادي بدليل انخفاض نسبة التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) بمقدار -7.68% إذ على المنشأة والحالة هذه ان تزيد من انتاجها وبالتالي من قيمة مبيعاتها بمقدار نسبة الانخفاض أو اكثر حتى تحقق المستوى الاقتصادي الناجح. اذن فالخلل في انخفاض نسبة التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) كان بسبب انخفاض كفاءة استخدام الموجودات الكلية بالدرجة الاولى.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) نلاحظ ان المنشأة حققت ارباحا، وان نسبة الارباح الصافية المتحققة انخفضت بمقدار -96.6% عن المستوى الاقتصادي الناجح بسبب الانخفاض الكبير في قيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) وذلك لعدم استخدام الموجودات الكلية بالشكل الاقتصادي المطلوب.

اما اذا استبدلنا نسبة التطور المئوية لعدد العاملين بنسبة التطور المئوية لجميع الرواتب والاجور المدفوعة للعاملين فان صيغة المعادلة للفترة اعلاه تكون بالشكل التالي:

ط ب < ط ج < ط د < ط د

%77.1 < %105 < %173.7 > %103.5

ثانيا:الفترة 1986 / 1985 المالية:

%58.8 < %81.8 > %51.8 < %100.5

من تحليل المعادلة للفترة اعلاه نلاحظ ان نسبة التطور المئوية لعدد العاملين بالمنشأة ازداد بمقدار 0.5% وهذا شيء جيد ولكن مقابل ذلك نلاحظ انخفاض نسبة التطور المئوية لقيمة الموجودات الكلية بمقدار -48.7% نتيجة تخفيض مخصص الاندثار المستثمر ولغاية 1984/12/31 وتخفيض راس مال معمل السليمانية واظهاره ضمن حسابات ختامية مستقلة خاصة به، وبشكل عام فان انخفاض نسبة التطور المئوية لقيمة الموجودات الكلية بمقدار 48.2% قابله انخفاض في نسبة التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) بمقدار 18.2% وهذا مؤشر جيد يمثل تحسن في قيمة مبيعات المنشأة بالرغم من انخفاض قيمة موجوداتها، ورغم هذا الانخفاض في نسبة التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) عن المستوى المطلوب بمقدار -18.2% فان مقدار الربح انخفض ايضا بنسبة اكبر وبمقدار -23% عن مستوى المبيعات وبمقدار -41.2% عن المستوى الاقتصادي المطلوب. اما اذا استبدلنا نسبة التطور المئوية لعدد العاملين بنسبة التطور المئوية لتكلفة الرواتب والاجور المدفوعة للعاملين خلال الفترة فان صيغة المعادلة تكون بالشكل التالي:

ط ب < ط ج < ط د < ط هـ

%58.8 < %81.8 > %51.8 < %103.5

ثالثا: الفترة 1986 / 1984 المالية:

%45.3 < %85.8 < %89.9 < %93.8

من تحليل المعادلة للفترة اعلاه نلاحظ انخفاض نسبة التطور المئوية للقوى العاملة عن المستوى المطلوب بمقدار -6.2%، واذا افترضنا ان المستوى المطلوب 100%، وعند مقارنة المؤشرين مع بعضهما نلاحظ انخفاض نسبة التطور المئوية لقيمة الموجودات الكلية قد انخفضت بمقدار -3.9% وهذا مؤشر سلبي إذ يفترض وفق علاقة المتغيرات المذكورة اعلاه للوحدات الاقتصادية الناجحة ان تزداد قيمة الموجودات الكلية وعلى الرغم من ذلك فقد قابلت الانخفاض في نسبة التطور المئوية لقيمة الموجودات الكلية انخفاضا اكبر في نسبة التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) بمقدار -14.2% عن المستوى المطلوب وبمقارنته مع نسبة التطور المئوية لقيمة الموجودات الكلية فان نسبة التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) هي الاخرى انخفضت بمقدار -4.1% وهذا مؤشر سلبي ايضا، وعند مقارنة هذا المؤشر مع نسبة التطور المئوية للارباح نلاحظ ان نسبة التطور المئوية للارباح، هي الاخرى انخفضت بمقدار 40.5%.

مما تقدم نلاحظ انه على الرغم من تقليص (نسبة قليلة) حجم القوى العاملة فان المنشاة لم تستخدم قيمة الموجودات الكلية بكفاءة، مما ادى إلى انخفاض في الانتاج وبدوره انخفاض قيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) وبالتالي حققت المنشأة ربحا قليلاً جدا لا يتناسب مع قيمة المبالغ المستثمرة في الموجودات الكلية. اذن على المنشأة والحالة هذه اما ان تخفض قيمة موجوداتها (استثماراتها) مع المحافظة على قيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) بالمستوى نفسه بحيث تصل نسبة التطور المئوية لقيمة الموجودات الكلية إلى نسبة التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) أو اقل ثم تخفض التكاليف بحيث ترفع من نسبة التطور المئوية للارباح وتجعلها تساوي أو تزيد عن نسبة التطور المئوية لقيمة الانتاج المباع (قيمة المبيعات) حتى تكون المنشأة في وضع اقتصادي ناجح.

خامسا: التحليل السببي للعوامل المؤثرة على الانتاج المباع:

كما لاحظنا في الفقرة اولا حيث تم تحديد بعض العوامل (المتغيرات) المختارة من قبل الباحث والمؤثرة على الانتاج المباع (المبيعات) متمثلة بنوعين من المؤشرات هما:

1- المؤشرات الاقتصادية الكمية.

2- المؤشرات الاقتصادية النوعية.

ومن الجدير بالذكر والتأكيد هنا ان المؤشرات الاقتصادية النوعية تم تركيبها من المؤشرات الاقتصادية الكمية نتيجة لربط مؤشرين كميين مع بعضهما بحيث تدل العلاقة بينهما على معنى ودلالة معينة، وفي هذه الفقرة اعد الباحث نموذجين من المعادلات التي تم صياغتها من المؤشرات المذكورة الخاصة بالانتاج المباع وذلك لغرض حساب تأثير كل عامل (متغير) من العوامل التي تشكل جزءا من المعادلات التي تم اعدادها. ان نماذج المعادلات التي تم اعدادها من الباحث والتي سنقوم بتحليلها سببيا خلال فترة الدراسة هي:

1- النموذج الاول:

$$\text{الانتاج المباع} = \text{عدد العاملين} \times \frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{عدد العاملين}} \times \frac{\text{الانتاج المباع}}{\text{الموجودات الكلية}}$$

2- النموذج الثاني:

$$\text{الانتاج المباع} = \text{عدد العاملين} \times \frac{\text{رواتب واجور العاملين}}{\text{عدد العاملين}} \times \frac{\text{الانتاج المباع}}{\text{رواتب واجور العاملين}}$$

واذا رمزنا للانحراف بالحرف (ح) وللعوامل (المتغيرات) بالحروف الابجدية التي تقابلها كما في ادناه:

1- عدد العاملين (أ).

2- رواتب واجور العاملين (ب).

3- الموجودات الكلية (ج).

4- الانتاج المباع (د).

فان نماذج المعادلات المذكورة في اعلاه تكون بالصيغة الاتية:

النموذج الاول:

د = أ × (ج: أ) × (د: ج)

النموذج الثاني:

د = أ × (ب: أ) × (د: ب)

ولتسهيل تطبيق النماذج المذكورة على بيانات المنشأة العامة للخياطة خلال فترة الدراسة، فقد رجعنا إلى الكشوفات الستة المارة الذكر ومنها تم حساب قيمة كل مؤشر من المؤشرات الواردة في النماذج اعلاه بحيث اعددنا من مجموعها الكشف رقم (7) المرفق.

التحليل السببي بموجب النموذج الاول:

لغرض تحليل النموذج الاول سببيا فقد استخدمنا طريقة الفروق وبمقتضى هذه الطريقة فان النتائج الجزئية للانحرافات التي سوف نحصل عليها تقع بين احتمالات (24) حالة كما موضح في الكشف رقم (8) ادناه:

كشف باحتمالات الانحرافات الجزئية لثلاث عوامل (متغيرات)

كشف رقم (8)

انواع الانحرافات	حالات انحرافات العوامل (المتغيرات) الجزئية							
	1	2	3	4	5	6	7	8
ح (أ)	+	-	-	+	+	-	+	-
ح(ج : أ)	+	+	-	-	+	+	-	-
ح (د: ج)	+	+	+	+	-	-	-	-

أي ان كل عامل (متغير) محتمل له ان يعطي احدى ثمان نتائج (حالات) بالموجب أو السالب، وفيما يلي التطبيقات العملية بموجب معادلة النموذج الاول خلال فترة الدراسة وعلى النحو التالي:

اولا: الفترة 1984/1985 المالية:

د = أ × (ج: أ) × (د: ج)

0.926 × 10455 × 2021 = 19563434

كشف رقم (٧)

المنشأة العامة للخياطة – بغداد

المؤشرات الكمية والنوعية وانحرافاتها ومؤشرات تطورها المئوية للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية

ملاحظة: المبالغ بالدينار

المؤشرات	١٩٨٤/١٩٨٥				١٩٨٥/١٩٨٦				١٩٨٤/١٩٨٦			
	٠٠ ١٩٨٤	١٩٨٥	الانحراف	نسبة التطور	١٩٨٥	١٩٨٦	الانحراف	نسبة التطور	١٩٨٤	١٩٨٦	الانحراف	نسبة التطور
١	٢	٣	٣-٢	٣: ١٠٠x٢	٤	٥	٥-٤	٥: ١٠٠x٤	٦	٧	٧-٦	٧: ١٠٠x٦
أ	٢٢١٨	٢٠٢١	(١٩٧)	٩١,١	٢٠٢١	٢٠٠٥	(١٦)	٩٩,٢	٢٢١٨	٢٠٠٥	(٢١٣)	٩٠,٤
ج :أ	٨٨٤٦	١٠٤٥٥	١٦٠٩	١١٨,٢	١٠٤٥٥	٨٨٠٦	(١٦٤٩)	٨٤,٢	٨٨٤٦	٨٨٠٦	(٤٠)	٩٩,٥
د: ج	٠,٩٥٠	٠,٩٢٦	(٠,٠٢٤)	٩٧,٥	٠,٩٢٦	٠,٩٠٦	(٠,٠٢٠)	٩٧,٨	٠,٩٥٠	٠,٩٠٦	(٠,٠٤٤)	٩٥,٤
ب: أ	١٤٦١	١٦٦٣	٢٠٢	١١٣,٨	١٦٦٣	١٦٨٢	١٩	١٠١,١	١٤٦١	١٦٨٢	٢٢١	١١٥,١
د: ب	٥,٧٥٠	٥,٨٢٠	٠,٠٧٠	١٠١,٢	٥,٨٢٠	٤,٧٤٣	(١,٠٧٧)	٨١,٥	٥,٧٥٠	٤,٧٤٣	(١,٠٠٧)	٨٢,٥

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى كشوفات المؤشرات الكمية المرقمة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ الخاصة بالمنشأة للفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ المالية.

0.950 × 8846 × 2218 = 18639381

+ 924053 = -197 +1609 -0.024

ح أ = -1655529

ح (ج :أ) = +3089199

ح(د: ج) = -507109

926561

قبل ان نفسر النتائج التي توصلنا اليها، نود ان نبين بانه يفترض ان يكون مجموع قيمة الانحرافات الجزئية للعوامل (المتغيرات) مطابقا لقيمة الانحراف الاجمالي ولكن من خلال التطبيق العملي لمعادلة النموذج الاول، كان الانحراف الاجمالي بقيمة المبيعات، خلال الفترة هو +924053 دينار بينما مجموع قيمة الانحرافات الجزئية هي 926561 دينار أي ان الانحرافات الجزئية فيها زيادة بالقيمة، مقدارها 2508 دينار وهذه الزيادة ناتجة عن تقريب الكسور.

مما تقدم يمكن تفسير النتائج التي توصلنا اليها بالملاحظات التالية:

1- ان النتائج التي توصلنا اليها بتحليل العوامل (المتغيرات) تقع ضمن الحالة السادسة الواردة بالكشف رقم (8) والتي تشير إلى ان العامل (المتغير) الاول نتيجته كانت سلبية والعامل (المتغير) الثاني كانت نتيجته ايجابية ، والعامل (المتغير) الثالث كانت نتيجته سلبية ايضا.

2- الانحراف الحاصل في حجم العمالة بشكل عام ومقداره -197 شخص، ادى إلى انخفاض قيمة المبيعات بمقدار -1655529 دينار ويفترض في هذه الحالة أي في حالة تخفيض حجم العمالة قيام المنشأة برفع انتاجية بقيمة العمال خاصة العاملين منهم في خطوط الانتاج بغية زيادة انتاج السنة الجارية وجعلها موازية لانتاج سنة الاساس أو اكثر أو زيادة انتاجية وسائل الانتاج وذلك بادخال الوسائل الانتاجية الحديثة.

3- الانحراف الحاصل في استخدام الموجودات الكلية للعامل الواحد ومقداره +1609 ادى إلى زيادة في قيمة المبيعات بمقدار +3089199 دينار وهذا المؤشر في الحقيقة ناتج عن توجه المنشأة إلى زيادة الاستثمارات بالموجودات بشكل عام من دون استغلالها استغلالا امثل مع انخفاض حجم العمالة، مما ادى إلى رفع قيمة هذا المؤشر، والدلالة على عدم استغلال الموجودات هو انخفاض الانتاج وبالنتيجة انخفاض الانتاج المباع.

4- الانحراف الحاصل في انتاجية الموجودات الكلية ومقداره -0.024 ادى إلى انخفاض في قيمة المبيعات بمقدار -507109 دينار ولغرض زيادة انتاجية المبيعات يقتضى قيام المنشأة

باستغلال موجوداتها استغلالا امثل كما اشرنا بالفقرة (3) اعلاه حتى تزيد من الانتاج وبالنتيجة زيادة مبيعاتها.

ثانيا: الفترة 1985/1986 المالية بموجب معادلة النموذج الاول فقد اعطتنا النتائج الاتية:

د = أ × (ج: أ) × (د: ج)

0.906 × 8806 × 2005 = 16000510

0.926 × 10455 × 2021 = 19563434

- 3562924 = -16 -1649 -0.020

ح أ = 154901

ح(ج: ا) = -3061583

ح (د: ج) = -353121

-3569605

كما ذكرنا سابقا يفترض ان يكون مجموع قيمة الانحرافات الجزئية للعوامل (المتغيرات) مطابقا لقيمة الانحراف الاجمالي ولكن من خلال التطبيق العملي للنموذج الاول كان الانحراف الاجمالي بقيمة المبيعات خلال الفترة -3562924 دينارا بينما مجموع قيمة الانحرافات الجزئية هي -3569605 دينارا أي ان الانحرافات الجزئية فيها زيادة مقدارها +6681 دينارا وهذه الزيادة ناتجة عن تقريب الكسور.

مما تقدم يمكن تفسير النتائج التي توصلنا اليها بالملاحظات الاتية:

1- ان النتائج التي توصلنا اليها للعوامل (المتغيرات) تقع ضمن الحالة الثامنة بالكشف رقم (8) والتي تشير إلى ان العوامل (المتغيرات) الثلاثة كانت نتائجها سلبية وهذا في غير صالح المنشأة.

2- الانحراف الحاصل في حجم العمالة بشكل عام ومقداره -16 ادى إلى انخفاض قيمة المبيعات بمقدار -154901 دينار.

3- الانحراف الحاصل في استخدام الموجودات الكلية للعامل الواحد ومقداره -1649 ادى إلى انخفاض قيمة المبيعات بمقدار -154901 دينار.

4- الانحراف الحاصل في انتاجية الموجودات الكلية ومقداره -0.020 ادى إلى انخفاض قيمة المبيعات بمقدار -3061583 دينارا.

ثالثا: الفترة 1984/1986 المالية:

د = أ × (ج: أ) × (د: ج)

0.906 × 8806 × 2005 = 16000510

0.950 × 8846 × 2218 = 18639381

0.044- 40- 213- = 2638871-

ح(أ) = -1789988

ح(ج: أ) = -76190

ح(د: ج) = -776865

-2643043

كما ذكرنا سابقا يفترض ان يكون مجموع قيمة الانحرافات الجزئية للعوامل (المتغيرات) مطابقا لقيمة الانحراف الاجمالي ولكن من خلال التطبيق العملي باستخدام معادلة النموذج الاول فقد كان الانحراف الاجمالي بقيمة المبيعات خلال الفترة -2638871 دينارا بينما مجموع قيمة الانحرافات الجزئية للعوامل (المتغيرات) هي -2643043 دينارا أي ان الانحرافات الجزئية فيها زيادة مقدارها +4172 دينارا وهذه الزيادة ناتجة عن تقريب الكسور.

مما تقدم يمكن تفسير النتائج التي توصلنا اليها بالملاحظات الاتية:

1- ان النتائج التي توصلنا اليها من تحليل العوامل (المتغيرات) تشير إلى وقوعها ضمن الحالة الثامنة بالكشف رقم (8) أي ان العوامل (المتغيرات) الثلاثة كانت اقيامها سلبية وهذا في غير صالح المنشأة.

2- الانحراف الحاصل في حجم العمالة بشكل عام ومقداره -213 ادى إلى انخفاض قيمة المبيعات بمقدار -1789988 دينارا.

3- الانحراف الحاصل في استخدام الموجودات الكلية للعامل الواحد ومقداره -40 ادى إلى انخفاض قيمة المبيعات بمقدار -76190.

4- الانحراف الحاصل في انتاجية الموجودات الكلية ومقداره -0.044 ادى إلى انخفاض قيمة المبيعات بمقدار 776865 دينارا.

التحليل السببي بموجب النموذج الثاني:

في نموذج المعادلة الثانية استبدلنا المؤشر الكمي الموجودات الكلية (ج) بالمؤشر الكمي لتكلفة رواتب واجور العاملين (ب) وبذلك استحدثنا مؤشرين نوعيين جديدين هما:

- متوسط تكلفة الرواتب والاجور للشخص الواحد.
- انتاجية الرواتب والاجور.

ونظرا لكون نموذج المعادلة الثانية متكون من ثلاثة عوامل (متغيرات) فان النتائج الجزئية للانحرافات التي سوف تحصل عليها ايضا سوف تقع بين احتمالات (24) حالة كما موضح في الكشف رقم (9) ادناه.

كشف باحتمالات الانحرافات الجزئية لثلاث عوامل (متغيرات)

كشف رقم (9)

انواع الانحرافات	حالات انحرافات العوامل (المتغيرات) الجزئية							
	1	2	3	4	5	6	7	8
ح (أ)	+	-	-	+	+	-	+	-
ح (ب: أ)	+	+	-	-	+	+	-	-
ح (د: ب	+	+	+	+	-	-	-	-

وفيما يأتي التطبيقات العملية بموجب معادلة النموذج الثاني على معلومات المنشأة خلال فترة الدراسة وعلى النحو التالي:

اولا: الفترة 1984/1985 المالية:

د = أ × (ب: أ) × (د:ب)

5.820 × 1663 × 2021 = 19563434

5.750 × 1461 × 2218 = 18639381

0.070+ 202+ 197- = 924053+

ح(أ) = -1654948

ح(ب: أ) = 2347392

ح(د: ب) = +235265

927709 +

كما بينا سابقا يفترض ان يكون مجموع قيمة الانحرافات الجزئية للعوامل (المتغيرات) مطابقا لقيمة الانحراف الاجمالي ولكن من خلال التطبيق العملي لنموذج المعادلة الاولى كان الانحراف الاجمالي بقيمة المبيعات خلال الفترة اعلاه +924053 دينارا بينما مجموع قيمة الانحرافات الجزئية هي 927709 دنانير أي ان الانحرافات الجزئية فيها زيادة مقدارها 3656 دينارا وهذه الزيادة ناتجة عن تقريب الكسور.

مما تقدم يمكن تفسير النتائج التي توصلنا اليها بالملاحظات الاتية:

1- ان النتائج التي توصلنا اليها بتحليل العوامل (المتغيرات) تقع ضمن الحالة الثانية الواردة بالكشف رقم (9) والتي تشير إلى ان العامل (المتغير) الاول نتيجته كانت سلبية والعاملين (المتغيرين) الثاني والثالث كانت نتيجتهما ايجابية في صالح المنشأة بشكل عام.

2- الانحراف الحاصل في حجم العمالة بشكل عام ومقداره -197 شخص ادى إلى انخفاض قيمة المبيعات بمقدار -1654948 دينارا.

3- الانحراف الحاصل في متوسط تكلفة الرواتب والاجور للشخص الواحد ومقداره +202 مائتان ودينار ان ادى إلى زيادة قيمة المبيعات بمقدار +2347392 دينارا.

4- الانحراف الحاصل في انتاجية الرواتب والاجور ومقدارهما +0.070 ادت إلى زيادة المبيعات بمقدار +235265 دينارا.

ثانيا: الفترة 1985/1986 المالية:

فقد اعطتنا النتائج الاتية:

د = أ × (ب: أ) × (د: ب)

4.743 × 1682 × 2005 = 16000510

5.820 × 1663 × 2021 = 19563434

1.077- 19+ 16- = 3562924-

ح (أ) = -154859

ح (ب: أ) = +221713

ح (د:ب) = -3632086

-3565232

كما بينا سابقا يفترض ان يكون مجموع قيمة الانحرافات الجزئية للعوامل (المتغيرات) مطابقا لقيمة الانحراف الاجمالي ولكن من خلال التطبيق كان الانحراف الاجمالي بقيمة المبيعات خلال الفترة اعلاه -3562924 دينارا بينما مجموع قيمة الانحرافات الجزئية هي -3565232 دينارا، أي ان الانحرافات الجزئية فيها زيادة مقدارها +2308 دنانير وهذه الزيادة ناتجة عن تقريب الكسور.

مما تقدم يمكن تفسير النتائج التي توصلنا اليها بالملاحظات الاتية:

1- ان النتائج التي توصلنا اليها بتحليل العوامل (المتغيرات) تقع ضمن الحالة السادسة الواردة بالكشف رقم (9) والتي تشير إلى ان العامل (المتغير) الاول كانت نتيجته سلبية والعامل (المتغير) الثاني نتيجته ايجابية والعامل (المتغير) الثالث كانت نتيجته سلبية ايضا.

2- الانحراف الحاصل في حجم العمالة ومقداره -16 شخصا ادى إلى انخفاض في قيمة المبيعات بمقدار -154859 دينارا.

3- الانحراف الحاصل في متوسط تكلفة الرواتب والاجور للشخص الواحد ومقداره +19 ادى إلى زيادة قيمة المبيعات بمقدار +221713 دينارا.

4- الانحراف الحاصل في انتاجية تكلفة الرواتب والاجور ومقدارها -1.077 ادت إلى انخفاض قيمة المبيعات بمقدار -363286 دينارا.

ثالثا: تحليل الفترة 1984/1986 المالية:

فقد اعطتنا النتائج الاتية:

د = أ × (ب: أ) × (د: ب)

4.743 × 1682 × 2005 = 16000510

5.750 × 1461 × 2218 = 18639381

1.007- 221+ 213- = 2638871-

ح (أ) = -1789360

ح (ب:أ) = +2547854

ح (د:ب) = -3396017

-2637523

كما بينا سابقا يفترض ان يكون مجموع قيمة الانحرافات الجزئية للعوامل (المتغيرات) مطابقا لقيمة الانحراف الاجمالي ولكن من خلال التطبيق كان الانحراف الاجمالي في قيمة المبيعات خلال الفترة اعلاه -263887 دينارا بينما مجموع قيمة الانحرافات الجزئية هي (2637523) دينارا أي ان الانحرافات الجزئية فيها نقص مقداره -1348 دينارا وهذا النقص ناتج عن تقريب الكسور.

ما تقدم يمكن تفسير النتائج التي توصلنا اليها بالملاحظات الاتية:

1- ان النتائج التي توصلنا اليها بتحليل العوامل (المتغيرات) تقع ضمن الحالة السادسة الواردة بالكشف رقم (9) والتي تشير إلى ان العامل (المتغير) الاول كانت نتيجته سلبية والعامل المتغير الثاني نتيجته ايجابية والعامل (المتغير) الثالث كانت نتيجته سلبية ايضا.

2- الانحراف الحاصل في حجم العمالة ومقداره -213 شخصا ادى إلى انخفاض في قيمة المبيعات بمقدار -1879360 دينارا.

3- الانحراف الحاصل في متوسط تكلفة الرواتب والاجور للشخص الواحد ومقداره +221 دينارا ادى إلى زيادة في قيمة المبيعات بمقدار +2547854 دينارا.

4- الانحراف الحاصل في انتاجية تكلفة الرواتب والاجور ومقدارها -1.007 ادت إلى انخفاض قيمة المبيعات بمقدار -3396017 دينارا.

خامسا: الاستنتاجات والتوصيات

لقد توصل الباحث من خلال زياراته الميدانية المتكررة لموقع العمل وتحليله القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها للفترة من سنة 1984-1986 المالية إلى استنتاجات وتوصيات يمكن اجمالها بثلاثة محاور رئيسية يتضمن في كل محور الاستنتاج والتوصية المتعلقة به مباشرة، وهذه المحاور في الحقيقة تمثل العوامل (المتغيرات) التي تم اختيارها من قبل الباحث لغرض الدراسة ومنها تم تركيب النماذج التي اجريت عليها الفحوصات (الاختبارات) وهذه المحاور هي:

1-حجم القوة العاملة:

من خلال تحليل حجم القوة العاملة لاحظ الباحث انخفاض حجمها بنسبة تراوحت بين 0.8% - 9.6%، اما الرواتب والاجور المدفوعة للقوى العاملة فقد ازدادت وتراوحت نسبتها بين 3.7%-4.1% خلال فترة الدراسة مقابل ذلك نلاحظ انخفاض قيمة الانتاج المباع

(المبيعات) بشكل خاص عام 1986 وبشكل عام عن المستوى الاقتصادي المطلوب للمنشأة واسباب ذلك يمكن ردها إلى القوى العاملة ذاتها (مثل: تسرب العمالة، مشكلة العمالة النسوية، عدم توفير ظروف العمل المناسبة، الوضع النفسي للقوى العاملة، عدم وجود الملاكات العلمية المتخصصة...الخ) أو إلى مستلزمات الانتاج (مثل: مشكلة الاقمشة الوطنية، مشكلة مستلزمات التشغيل التكميلية أو المواد المساعدة التي تدخل في صناعة الالبسة الجاهزة، مشكلة بعض المكائن وقطع الغيار... الخ) وبخصوص هذا المحور يوصي الباحث بما يأتي:

- التوعية الاجتماعية عن العاملين في مهنة صناعة الملابس الجاهزة عن طريق الاجهزة الاعلامية والمنظمات الاجتماعية.
- توفير الملاكات العلمية المتخصصة لصناعة الملابس الجاهزة عن طريق فتح مدارس صناعية للخياطة، معاهد متخصصة علمية وعملية تعد مشرفين ليكونوا مستقبلا رؤساء شعب داخل اقسام المعمل، الدراسات الاولية (الاكاديمية) والعليا في التصميم.. الخ.
- التطوير المستمر للقوى العاملة على اختلاف مستوياتها عن طريق الزيارات والايفادات ، بهدف الاطلاع على صناعة الملابس في العالم هذا بالاضافة إلى دعوة الخبراء في هذه الصناعة من الدول المتقدمة صناعيا للاستفادة منهم.
- الاهتمام بملاك صيانة المكائن والمعدات اللازمة لصناعة الملابس.
- تحسين ظروف العمل الملائمة لهذه الصناعة وتوفير الخدمات التي تساعد على استقرار العمالة وعدم انسيابها مثل المجمعات السكنية للعمال، دور الحضانة ورياض الاطفال، الخدمات الطبية المجانية، وجبات الغذاء باجور رمزية، النقل، أو اية خدمات اخرى.
- اعطاء المرونة الكافية للمنشأة لغرض استيراد مستلزمات التشغيل التكميلية بالنوعية المطلوبة لعدم توفرها في العراق أو توفرها ولكن بنوعيات رديئة، مما يسبب استعمالها إعاقة العملية الانتاجية وهنا، نود ان نبين بان دور التقييس والسيطرة النوعية مفقود بالنسبة للمواد البسيطة التكميلية اللازمة لهذه الصناعة والمصنعة محليا في (العراق) والتي تؤثر على كمية الانتاج ونوعيته وتسويقه.
- اعطاء المرونة الكافية للمنشأة لغرض قيامها باستيراد الاقمشة الاجنبية بنسبة معينة من حاجتها لمنافسة اقمشة المعامل الوطنية التي تفرض على المنشأة بالوان ونقشات محدودة وباسعار عالية.

2ـ الاستثمارات في الموجودات الكلية.

من خلال تحليل الموجودات الكلية (اوجه استخدام الموجودات الكلية) لاحظ الباحث ان المنشأة لم تكن موفقة في استخدام مواردها الاقتصادية بشكل اقتصادي ناجح هذا بالاضافة إلى كثرة استثماراتها بالموجودات الكلية وانعكاس هذه الظاهرة السلبية على قيمة الانتاج المباع (المبيعات)، كما ان توزيع الموارد بين مصادر التمويل واوجه الاستخدام والعلاقة بينهما لم تكن موفقة، وبخصوص هذا المحور يوصي الباحث بما يلي:

- تحديد راس المال الاسمي للمنشأة وتوفيره بهدف تمشية نشاط المنشأة ذاتيا بدلا من التجأها (نتيجة العجز) إلى القروض (المتاجرة براس مال الغير) وتحملها الاعباء والفوائد المالية، وبالتالي اضافتها على المستهلك أو استقطاعها من الارباح.
- التأكيد على دوائر الدولة بشكل عام ووزارة الدفاع ودوائرها بشكل خاص بالالتزام بمضمون قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1520 والمؤرخ في 1978/11/21 وتسديد التزاماتها المالية وبعكسه فرض الفوائد التأخيرية نتيجة عدم تسديدها التزاماتها، حيث لاحظنا ان للمنشأة مبالغ كبيرة بذمة وزارة الدفاع ودوائرها وبدلا من استحصالها منهم تتجه إلى المصارف للاقتراض وطلب التسهيلات المصرفية حيث تحملت المنشأة نتيجة ذلك فوائد السحب على المكشوف بنسبة 7% وادناه الفوائد التي تحملتها المنشأة خلال فترة الدراسة:

السنة المالية	فوائد السحب على المكشوف المدفوعة بالدينار
1984	402617
1985	198749
1986	155626
المجموع	756992

- التخلص من الموجودات الراكدة وخاصة المواد المخزنية التي يتكرر مبالغها سنويا بعمليات الجرد وبهذا الصدد، نوصي ببناء مخازن حديثة وتنظيم عمليات الاستلام والصرف المخزنية.
- دعم المنشأة بالمكائن والمعدات الحديثة والادوات الاحتياطية واطلاق التسهيلات والحماية لها بهدف تطوير معمل الوحدة للمنتجات المدنية.
- نوصي بتحويل معمل البعث إلى معمل للمنتجات العسكرية ، يرتبط بوزارة الدفاع ويكون نواة لصناعة ملابس عسكرية وطنية ويعزز بالكوادر العمالية الملتحقة بالخدمة العسكرية أو بمهمات الجيش الشعبي.

- دعم المنشأة بالكوادر المحاسبية المتخصصة والتركيز على الحسابات المخزنية وادارتها، حيث تراوحت اهميتها النسبية خلال فترة الدراسة بين 37.4% - 59.8% من الموجودات بالمتداولة.

3-المبيعات:

بخصوص هذا المحور نرى ان يكون للمنشأة جهاز مبيعات يأخذ بنظر الاعتبار عند تسويق منتجاته دراسة السوق المحلية (العراقية) وقنوات التوزيع، واذواق المستهلكين وتكون له علاقة مع المؤسسات الوطنية والعربية والعالمية المماثلة للاستفادة من اخر المبتكرات والتطورات في صناعة الملابس.

المصادر

1- القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها الخاصة بالمنشأة العامة للخياطة - بغداد للسنوات 1984، 1985، 1986 المالية.

2- التقارير والدراسات الداخلية الخاصة بالمنشأة.

3- التحليل المقارن - ملزمة مطبوعة بالرونيو موزعة على طلبة الصف الثالث محاسبة من قبل مجانية التعليم - كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية للعام الدراسي 1987-1988 اعداد الدكتور ابراهيم محمد علي طاهر .

4- التحليل السببي - ملزمة مطبوعة بالرونيو موزعة على طلبة الصف الثالث محاسبة من قبل مجانية التعليم - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، اعداد الدكتور ابراهيم محمد علي طاهر.

5- تنظيم الوظيفة المالية -رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد سنة 1980 من قبل الطالب حسين عبد الله حسن.

6- جريدة الوقائع العراقية العدد (147) الصادرة بتاريخ 1959/3/9.

7- جريدة الوقائع العراقية العدد (1200) الصادرة بتاريخ 1965/12/1.

.....

.....

.....